ندوة:
الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيَّة وتحدّيات المرحلة الراهنة

أدارها وحرَّرها: عبد الحق لبيض

عُقدت الندوة في مقرّ شعبة اللُّغة العربيَّة وآدابها بكليّة الآداب، عين الشق ـ الدار البيضاء، وشارك فيها الأساتذة: **د. إدريس نقوري:** أستاذ الأدب الحديث. **د. محمد خليل:** أستاذ الأدب المغربيّ المعاصر. **د. محمد بلاجي:** أستاذ المناهج والأدب العبّاسيّ.

عبد الحق لبيض

أودّ بداية أن أتوجَّه بالشكر إلى الأساتذة على تفضّلهم بقبول المشاركة في هذه الندوة التي تنظِّمها مجلةُ الآداب، وعلى استضافتهم لنا في مقرّ شعبة اللُّغة العربيَّة وآدابها بكليّة الآداب عين الشق ـ الدار البيضاء.

عندما قررتْ هذه المجلة تخصيصَ ملفّ عن إشكاليَّة تدريس الأدب العربيّ في الجامعات، كانت محكومة بعدّة عوامل أهمُّها اثنان:

١) الوضعيَّة العامَّة للأدب العربيّ. وهي وضعيَّة متأزِّمة تراجَعَ فيها الأدبُ عن الاضطلاع بأدواره الطلائعيَّة التي كان يقوم بها خلال عقود من الزمان. ففي هذه العقود ـ التي كانت مجلةُ الآداب شاهدةً عليها، بل تُعدّ إحدى دعائمها ـ كان الأدبُ إحدى ركائز النضال القوميّ ضدّ الاستعمار الإمبرياليّ وضدّ الغزو الصهيونيّ للمنطقة العربيَّة، كما كان واجهةً لحداثة المجتمع ولحداثة الفكر العربيّ. لقد كان الأدبُ مقياسَ تطوُّر الثقافة العربيَّة، ونافذةً تلج منها التياراتُ والمناهجُ الحديثة لتعمّ بعد ذلك مجالاتٍ معرفيَّةً أخرى.

٢) دور الجامعة الطلائعيّ في دعم الأدب وتطويره. إنّ الحركة الأدبيَّة العربيَّة المعاصرة ما كان لها أن تصلَ إلى ما وصلتْ إليه من تطوُّر وتجديد وتحديث لولا تلك الثلَّة من الأدباء والنقّاد الذين تخرَّجوا من بعض الجامعات العربيَّة، وتعرَّفوا منها على التنظيرات والمناهج الأدبيَّة الجديدة، وتمرَّسوا على مبادئ البحث الأكاديميّ الرصين، وانفتحوا على الثقافات الأجنبيَّة فاستفادوا من تجاربها وإبداعاتها. كما واتت الفرصةُ العديدَ من هؤلاء الجامعيِّين الأوائل في وطننا العربيّ للالتحاق بالجامعات الغربيَّة، فكان أن طوّروا إمكانيّاتهم ومعارفَهم، ولمّا عادوا إلى أوطانهم واحتلُّوا مواقع مسؤولة في الجامعات العربيَّة عمدوا إلى نقل تجاربهم المكتسبة إليها، فكان لإضافاتهم أثرٌ على صيرورة الأدب في الجامعة والمجتمع على حدّ سواء. غير أنّ تطوُّر الأوضاع وتبدُّلَ الحساسيّات وتغيُّرَ الشروط التاريخيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمجتمعات العربيَّة جعلت الأدبَ يواجه تحدّيات جديدةً كان من أهمّ آثارها الواضحة: تراجعُ الدور الريادي للأدب في المجتمع، وتوقفُ الجامعة عن تطوير الدرس الأدبيّ ونَقْلِ إشعاعِه إلى بنيات المجتمع.

ولأنّ الحاجة إلى دور الأدب في المرحلة التاريخيَّة العربيَّة الراهنة ضروريَّةٌ، فإنّ من اللازم إثارةَ سؤال الأدب في ثقافتنا العربيَّة، والبحثَ عن أسباب تراجعه عن ملاحقة التحوُّلات الكبرى التي تشهدها المرحلةُ الراهنة، التي من نتائجها الثورةُ المعلوماتيَّةُ وتعدُّدُ الوسائط وانتصارُ لغة الأرقام. ومن اللازم السعيُ إلى مساءلة المؤسَّسات المعنيَّة بوضعيَّة الأدب وبمستقبله؛ وأهمّ هذه المؤسسات، في رأينا، هي الجامعة لما لها من تأثير مباشر على خلق المتلقّي وإفرازِ وضعياتٍ جديدة في المجتمع.

هل كان للجامعة العربيَّة دورٌ في تخلُّف الاهتمام بالأدب العربيّ؟ وهل يعيش الدرسُ الأدبيُّ في الجامعة أزماتٍ تَحُدُّ من فعاليَّته؟ وهل تستطيع الجامعة، إذا هي أعادت النظر في إشكاليَّات الدرس الأدبيّ الجامعيّ، الإسهامَ في استعادة ذلك الوهج الذي كان للأدب في فترات زمنيَّة ماضية؟ أسئلة نطرحها اليوم، لنشارك في الحوار الدائر حول دور الجامعة في التغيير الاجتماعيّ، من خلال إشكاليَّة الدرس الأدبيّ فيها.

الدرس الأدبي في الجامعة المغربية وتحديات المرحلة الراهنة

د. إدريس نقوري

يبدو أنّ تراجُعَ الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة والعربيّة خاضع لمجموعتَيْن من العوامل الموضوعيّة والذاتيّة. ويمكننا أن نصف العوامل الموضوعيّة كالتالي:

أولاً: طبيعة المرحلة التي يمرّ بها العالمُ العربيّ، والمتّسمة بالقلق. وقد تجلّت هذه السمة في ذلك التمزُّق الذي نعيشه طوال العقدَيْن الأخيرَيْن. وهو تمزُّقٌ نتجتْ عنه خلخلةٌ في القيم والمقاييس والأعراف، منها النظرةُ الدونية إلى الأدب العربيّ وإلى القائمين عليه في الجامعات والمؤسّسات الإعلاميّة والتعليميّة، وانعدامُ الثقة في إمكانيّة إسهام هذا الأدب ـ بل الثقافة عامّة ـ في صنع مستقبل الإنسان العربيّ.

ثانيًا: الثورة التكنولوجيّة في وسائل الإعلام والاتصال، وهي ثورة دفعت المتلقّي إلى الاهتمام بالعلوم المستحدثة، وإلى العزوف ـ من ثمّ ـ عن الاهتمام بالأدب الذي لا يرقى (في اعتقاده) إلى مستوى الاندهاش والتحفيز اللذين تُحْدِثهما هذه الوسائلُ الثقافيّةُ الجديدة التي أضحَتْ تغزو الفردَ في مكان إقامته نفسه.

ثالثًا: انغلاق أفق المستقبل أمام الشباب المتخرّجين من شُعَب الأدب العربيّ. وقد تسبَّب هذا الأفقُ المظلم في تراجع اهتمام الشباب المغربيّ بالأدب واعتباره تخصُّصًا يُنْتج أُطُرًا عاطلةً. ثمّة، إذن، قطيعةٌ بين ما يَدْرسه طالبُ الأدب في الجامعة، وما يتطلّبه عالمُ الشغل. وقد تسببتْ هذه القطيعةُ في تراجع مستوى الإقبال على الدروس، وبخاصةٍ المواد الأدبيّة؛ فالطلبة باتوا يعتبرون هذه الموادّ غيرَ قادرة على تحقيق آمال المستقبل وفتحِ المنافذِ الحقيقيّة نحو ضمان وضعيّة اجتماعيّة محترمة.

هذه العوامل الموضوعيّة كانت وراء إعادة التفكير في مردوديّة الدرس الأدبيّ الجامعيّ وانسجامِه مع التطوُّرات المتلاحقة التي يعيشها المجتمع، وفي البحث عن إمكانيّات تطوير أدائه بواسطة تفعيله وترهينِ أسئلته وهواجسه لتكون منسجمةً مع اللّحظة التاريخيّة الراهنة بكلّ ما تَكْشف عنه من تحدّيات مفاجئة. وأَذْكر في هذا السياق أنّنا في مطلع السبعينيّات، وبالتحديد في كليّة الآداب بالرباط، كنّا قد استشعرنا هذه الأزمةَ البنيويّة التي بدأ يعانيها الدرسُ الأدبيُّ وطَرَحْنا مسألة تجديد مناهج تدريس الآداب في الجامعة. وقد ظهر، حينها، في الحلقات الدراسيّة التي عُقدتْ لهذا الغرض، اتجاهان رئيسيّان: اتجاهٌ يرمي إلى المحافظة على الأصالة العربيّة وعلى التراث الأدبيّ العربيّ وعلى المناهج القديمة في مقاربة الدرس الأدبيّ؛ واتجاهٌ يدعو إلى الحداثة، وإلى ضرورة تحديث المناهج. وما نستطيع أن نستخلصه من هذه التجربة هو أنّ الوعي بالأزمة كان قد بدأ منذ عقود من الزمان، وليس وليد اللّحظة الراهنة. يضاف إلى ذلك أنّ هذا الوعي صدر عن الأساتذة الذين يُعْتبرون المعنيّين الأوائل بأزمة الدرس الأدبيّ، والذين أكّدوا لا على تجديد النظر إلى الدرس الأدبيّ فحسب، وإنّما طالبوا آنذاك أيضًا بإصلاحٍ جامعيّ شامل ونسقيّ. وللأسف، فإنّ هذه الدعوة لم يُلْتَفَتْ إليها، حتى استفحلت الأزمة، فبادرت الدوائرُ المسؤولةُ إلى رفع شعار إدماج الجامعة بمحيطها الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ إحساسًا منها بالتعقيدات الكثيرة التي باتت تواجهها الجامعةُ المغربيّة، وفي مقدّمتها معضلةُ التشغيل.

لكنْ هل يمكننا أن نجد حلولاً لمعضلات الدرس الأدبيّ في ظلّ هواجس التشغيل ومتطلّباتِ السوق والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟

إنّ هذا الطرح ذاتَه لا يخلو من تعقيدات أخرى تجلّتْ في الجدل القويّ الواقع اليوم بين الأطراف المتعدِّدة المعنيّة بهذه الإشكاليّة. فهناك اتّجاه يعارض إدماج الجامعة في محيطها الاجتماعيّ والاقتصاديّ، ولا يرى ضرورة لذلك، لأنّ الجامعة كيانٌ مستقلّ، ولأنّ مهمّتها تَقْتصر على مستوى التلقين والتدريس، وتبقى مسألةُ التشغيل من اختصاص الحكومة والقطاعات الإنتاجيّة. وعلى نقيض

د. إدريس نقوري:
ثمّة قطيعة بين ما يَدْرسه طالبُ الأدب في الجامعة وما يتطلّبه عالمُ الشُغل

هذا الاتّجاه تعلو نداءاتٌ في الدفاع عن إدماج الجامعة في محيطها الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وإخضاعِها لمتطلّبات الواقع الاقتصاديّ المتحوّل، وجَعْلِها أداة إنتاجيّة منسجمة مع دواعي سوق العمل وظروفه. وبين هذَيْن التيارَيْن المتعارضَيْن، نواجَهُ بموقف بعض رجال الأعمال الذين يرون أنّ ما تنتجه كلياتُ الآداب لا يهمّهم في شيء! وقد عبّروا عن هذا الرأي جهارًا أمام مسؤولين سامين في الدولة، بمناسبة اجتماعاتٍ عُقدتْ بينهم في مدينتَي الرباط والدار البيضاء بهدف مشاركة القطاع الخاصّ في حلّ مشكلة العطالة.

هذا هو المناخ العامّ الذي يعيش داخل أجوائه الدرسُ الأدبيُّ الجامعيّ. لذلك فَقَبْلَ الشروع في تحليل المعوّقات الذاتيّة والبحث في أسبابها لا بدّ من المشاركة في هذا النقاش العامّ، الذي نرى أنّه يستهدف الأدبَ وينال من وجوده لا في الجامعة فحسب وإنّما داخل المجتمع كذلك. ونعتقد أنّنا نتحمّل جميعًا، أساتذةً وإعلاميّين ومسؤولين وآباء ومجتمعًا مدنيّاً، مسؤوليّةَ حماية الأدب في عصر الانبهار بتقنيّات تعدُّد الوسائط والمعلوميّات؛ ومسؤوليةَ إبراز دور الأدب في المجتمع باعتباره أحدَ مكوّنات شخصيّتنا العربيّة الإسلاميّة وصانعَ هويّتنا وثقافتنا؛ ومسؤوليةَ التشديد على أنّه لا يُمْكننا الاستغناءُ عن الدرس الأدبيّ في الجامعة، أو عن الأدب في المجتمع. فحتى لو فرضنا أنّ المغرب سيتطوّر مستقبلاً تطوُّرًا باهرًا ويرتقي إلى مصاف الدول المتقدّمة صناعيّاً وتكنولوجيّاً، فإنّه لا محيد له عن التراث الأدبيّ بأشكاله وأصنافه المتنوّعة. وحجّتنا في ذلك ما نراه من اهتمامٍ متزايدٍ بالأدب في الجامعات الغربيّة، ومن رعاية شاملة له من لدن المؤسّسات الرسميّة والأهليّة.

لذلك لا يليق بنا نحن، في المجتمعات المغلوبة على أمرها والمهدّدة في خصوصيّاتها وفي وجودها الحضاريّ، أن نضيّع تراثنا الأدبيّ لمجرّد دواعٍ اقتصاديّة طارئة أو استجابةً بلهاء لنظرة رجال الأعمال والاقتصاد، تلك النظرة التي تتغيّا المصلحةَ الآنيةَ والنفعيّةَ الموقّتة، والضاربة عرضَ الحائط بالخصوصيّات الثقافيّة وروحانيّات الأمّة وعمقها الحضاريّ. ومن اللازم علينا جميعًا، كمسؤولين ومشرفين على الدرس الأدبيّ في الجامعة، أن ندافع عن الأدب، من خلال تطوير التعاطي معه داخل مدارسنا وجامعاتنا. وللتاريخ نسجّل أنّه في شعبة اللُّغة العربيّة التابعة لكلية الآداب ـ عين الشق، والتي تحتضن ندوتَنا هاته، كنا قد طَرَحْنا للنقاش معضلةَ الدرس الأدبيّ، وأحسسنا بضرورة تحديث آليات التعامل مع هذا الدرس مفهومًا ومنهجًا. فكان أن قرّرنا، بدءًا من السنة الأولى من سنوات الإجازة، إدخالَ جملةٍ من التعديلات على مواد الدرس الأدبيّ، وتبنّيْنا المناهجَ الحديثة من البنيويّة التكوينيّة إلى السيميائيّات لدراسة الأجناس الأدبيّة (القصة القصيرة والمقالة والشعر والرواية...)، وقرّرنا كتاب **نظرية الأدب** الذي أفاد العديدَ من الطلبة. كما لم نجد غضاضةً في أن نلائم بين هذه المناهج الحديثة والنصوصِ القديمة التي هي نصوصٌ نثرية وشعرية غنيّة بالدلالات والرموز.

عبد الحق لبيض

قدّم الدكتور إدريس نقوري صورةً عامّة للتحدّيات الكبرى التي تواجه الدرسَ الأدبيَّ في الجامعة المغربيّة. وهي تحدّياتٌ خارجيّة نرى أنّها ما كانت لتؤثّر هذا التأثيرَ القويَّ لو كانت وضعيّةُ الدرس الأدبيّ سليمةً، ولو كان الدرسُ الأدبيّ يُطلّ على التحوُّلات الجارية من حوله بمنظار المتأمّل والمتفاعل إيجابيّاً معها. لذلك نقول إنّ جزءًا كبيرًا من الأزمات التي يعيشها الدرسُ الأدبيّ تعود إلى عوامل ذاتيّة تخصّ طبيعةَ الدرس الأدبيّ نفسه، ومجالاتِ نموّه وتطوُّره. ويمكن في هذا الإطار الإشارةُ إلى طبيعة القوانين الصارمة التي تقيّد الدرسَ الأدبيّ وتجعله يستجيب لجملة أهداف يحدّدها المشرِّع. فكيف يمكن للدرس الأدبيّ الجامعيّ أن ينفتح ويتطوّر في ظلّ تجمُّد القوانين وتصلُّب التشريعات؟ وكيف يمكن أن ينسجم كلُّ ذلك مع الحريّة الأكاديميّة التي من المفروض أن يتمتع بها الدرسُ الأدبيّ؟

الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة وتحدّيات المرحلة الراهنة

د. محمد خليل

للإجابة عن هذا الإشكال العميق، نشير في البداية إلى أنّ الهدف الذي كان مهيمنًا على النصوص التشريعيّة التي تنظّم تدريسَ الأدب في الجامعة هو تخريجُ طالب مجاز في الأدب له إلمامٌ أوليّ بالأدب العربيّ في مختلف عصوره. غير أنّ هذه النصوص، التي سُنّت منذ تأسيس الجامعة المغربيّة، هي التي ماتزال تنظّم الدرسَ الأدبيّ وتَحْرص على الأهداف ذاتها. لذلك نجد أساتذة الأدب العربيّ أنفسَهم مقيّدين بتطبيق هذه النصوص وموادّها وبنودها، ومرغَمين على جعل سنوات الإجازة الأربع فرصةً لتقديم مادة أدبيّة تلبّي ما تنصّ عليه المراسيمُ التشريعيّةُ. ففي السنة الأولى من الإجازة تحدّد لنا المراسيمُ المذكورة عناوينَ بعينها وهي: مادّة النصوص الأدبيّة والبلاغة والعروض. وفي السنة الثانية من الإجازة نجد العناوين التالية: الظواهر الأدبيّة، النقد... إذن، نحن إزاء عناوين مقرَّرة يَخْضع لها الأساتذةُ، لتؤدّي في النهاية إلى تحضير طالب يكون قد أطلّ خلال أربع سنوات على الأدب العربيّ في المشرق وفي المغرب وعلى العصور الأدبيّة العربيّة من العصر الجاهليّ إلى العصر الحديث؛ وهي فترة زمنيّة شاسعة تقارب ستة عشر قرنًا ويَصْعب الإلمامُ بكل ظواهرها! وقد لا يستفيد الطالبُ من كل ذلك، وإنّما يكتفي بحشو ذكراته بأكبر عدد من المعلومات التي ينساها بمجرّد اجتيازه للامتحانات السنويّة أو تخرُّجه النهائيّ من الجامعة.

وهناك أيضًا ظاهرة الاكتظاظ التي تَشْهدها شُعَبُ اللُّغة العربيّة. فالعديد من الطلبة الذين يحصلون على شهادة البكالوريا ولا يجدون مؤهّلاتٍ تؤهّلهم لمواصلة دراستهم الجامعيّة في تخصُّصات أخرى يلجأون إلى شعبة الأدب العربيّ التي لا تُخْضع المنتسبين إليها لمقاييس محدّدة. فيكون هؤلاء الطلبة غيرَ مؤهّلين للتفاعل الإيجابيّ والجديّ مع الدرس الأدبيّ، ويجد الأستاذُ نفسَه أمام أعداد هائلة من الطلبة يَصْعب معهم تحقيقُ تواصل معرفيّ خلاّق وبناءِ علاقةٍ علميّة تفيد الطالبَ أو تفيد الدرسَ الأدبيَّ ذاته من خلال تطويرِ آلياته واستشرافِ إمكانيّة جديدة لتفعيل أشكاله وأدواته المنهجيّة. ووجود هذا الكمّ الهائل من الطلبة، والذين هم في غالبيّتهم غيرُ مؤهّلين وليست لديهم استجابةٌ ذاتيّةٌ للإسهام في خلق تواصل علميّ وتطوير مقوّمات الدرس الأدبيّ، يَفْرض على الأستاذ إرغاماتٍ قسريّةً في تعامله مع مقرّرات التدريس، إذ يميل إلى تغليب الجانب النظريّ العامّ والپانوراميّ؛ وهو الاتجاه الذي يستحسنه الطلبةُ الذين ليست لديهم استعداداتٌ معرفيّةٌ للوقوف على الظواهر الأدبيّة وتمحيصِ بنياتها وتحليلِ مكوّناتها والتأمّل في قضاياها وعناصرها المتشابكة والمعقّدة.

إنّ هيمنةَ القيود التنظيميّة والتشريعيّة، واكتظاظَ الفصول بطلبةٍ مستواهم المعرفيُّ والعلميُّ ضعيف، واعتمادَ الدرس النظريّ الاختزاليّ، كلّ ذلك أَسْهم في الحدّ من تطوُّر أداء الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة وفي فرض شروط غير علميّة تصير - بحكم الضغوط الخارجيّة والتحدّيات الموضوعيّة التي أشار إليها الأخ إدريس - قاعدةً للعمل والتداول.

هناك عامل آخر له دورُه في تعميق أزمة الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة، ويتجلّى في عدم وجود أساتذة مختصّين في تغطية كل المراحل الأدبيّة والعصور الفنيّة، فيضطرّ آنذاك إلى إسناد تدريس مادة عربيّة أو عصر أدبيّ إلى أستاذ غير مختصّ. غير أنّ غياب الأستاذ المختصّ يَخْلق اضطرابًا في التواصل بين الأستاذ والطالب، ليحتلّ الجانبُ النظريُّ في الدرس الأدبيّ حيّزًا كبيرًا تَنْتج عنه معرفةٌ نظريّةٌ عامّة لا تؤسِّس إدراكًا حقيقيّاً لهذا النوع الأدبيّ أو تلك المرحلة الأدبيّة. وهذه إشكاليّة مانزال نعانيها إلى الآن، وتشكّل لنا أرقًا دائمًا. ذلك أنّ مجهوداتنا لتطوير الدرس الأدبيّ تَصْطدمُ بغياب الخبرة اللاّزمة والمهارة المطلوبة والتخصُّص العميق، التي لا يمكنها أن تتحقّق إلاّ من خلال أستاذ يَحْمل مشروعًا ذاتيّاً لموضوع تدريسه ورؤيةً علميّةً تحدّد أهدافَ الدرس

د. محمد خليل:
الأستاذ يجد نفسه أمام أعداد هائلة من الطلبة
يَصْعب تحقيق تواصل معرفيّ خلاّق معهم

الأدبيّ. ونحن نعلّق آمالاً على الإصلاح الجامعيّ المرتقب، وما يمكن أن يحمله من إيجابيّات على مستوى الدرس الأدبيّ، وعلى رأسها توفيرُ الحريّة الكاملة في وضع البرامج والمقرّرات للأستاذ، بحيث لا تظلّ المراسيمُ الحكوميّة هي المحدِّدة والمؤطِّرة والمقيِّدة لبرامج التدريس في كل سنوات الدراسة الجامعيّة.

كما سيوفِّر الإصلاحُ المرتقب نظامَ الوحدات، وهو نظامٌ يتيح الفرصةَ للطالب لاختيار الوحدات التي يريد أن يَدْرسها، وله كاملُ الحرية في الانتقال من تخصُّص إلى آخر. وسيكون للأساتذة وسائلُ وإمكانيّاتٌ أفضل للتعامل بطريقة إيجابيّة مع الطلبة، بحيث يصير عددُهم محدّدًا، وهو ما يمكّن الأستاذ من الاحتكاك بطلبته يوميّاً وبشكل أقوى وأمتن.

د. محمد بلاجي

أودّ أن ألفت الانتباه إلى مسألة أساسيّة وهي أنّ تراجع اهتمام الطلبة بالأدب، وبشُعَبِ الأدب العربيّ خاصّةً، وتدنّي مستواهم، يكادان ينحصران في كليات الآداب التابعة لمدينة الدار البيضاء. فهذه المدينة لها خصوصيّةٌ تميّزها عن المدن المغربيّة الأخرى: فهي، من جهة، مدينة متطوّرة اقتصاديّاً، وهذا يتيح إمكانيّاتٍ متعدّدةً للطلبة لاختيار مجالات تخصُّصٍ أخرى تكون مردوديّتُها النفعيّة أفضلَ على مستقبل الطالب حين يلتحق بسوق العمل؛ ومن جهة أخرى، تتميّز مدينة الدار البيضاء بوجود العديد من المدارس والمعاهد والجامعات الخاصّة، وكلُّها تشكّل مجالاتِ جذبٍ كبيرةً للطلبة الحاصلين على البكالوريا، والذين لهم إمكانيّاتٌ ماديّة ومعرفيّة تسمح لهم بذلك. وتبقى أمام الطلبة المعوزين والمحدودي الإمكانيّات المعرفيّة فرصةٌ وحيدة، وهي الالتحاق بكليّة الآداب؛ وعادة ما يكون مستوى هؤلاء الطلبة ضعيفًا. وأمّا كليات مدن أخرى، كمراكش وبني ملال وأغادير ذات البنية الاقتصاديّة الضعيفة، فماتزال تستقبل طلبة متميِّزين في الأدب. فنحن مؤخّرًا كنّا في كلية الآداب في أغادير للمشاركة في مؤتمر أدبيّ، ولاحظْنا باستغراب مُفْرح مدى تفاعل الطلبة مع فعاليّات هذا المؤتمر من خلال تدخُّلاتهم وتقويماتهم لتدخُّلات الأساتذة المشاركين. وهذا يجعلنا لا نتردّد في التأكيد على أنّ أزمة الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة تكاد تقتصر على كليّات الآداب في الدار البيضاء والرباط. ومع هذا لا يمكننا أن ننفي البتّة وجودَ أزمة في الدرس الأدبيّ أتى الإخوةُ الأساتذة على العديد من مفاصلها، وهي أزمة متوارثة منذ القديم وتحتكم إلى الرؤية التأسيسيّة التي كانت قائمةً وراء تشييد الجامعة المغربيّة.

نحن نَعْلم أنّ الجامعة المغربيّة كانت قد نيطتْ بها مهمّةُ تكوين الأطر التربويّة المؤهّلة للتدريس في مراحل التعليم الإعداديّ والثانويّ، نظرًا لأنّ المجتمع في سنوات الستينيّات احتاج إلى أطر مغربيّة تملأ الفراغ الذي تركته الأطرُ الأجنبيّة التي كانت تتولّى مهمّةَ التدريس والتربية في المدارس والثانويّات المغربيّة. وقد أدّت الجامعة هذه المهمّة بامتياز، وأنتجتْ أطرًا تعليميّة ذاتَ كفاءة عليا. وكان الدرسُ الأدبيّ في هذه الفترة معنيّاً مباشرةً بهذا التوجُّه، فجاءت برامجُه ومقرّراتُه منسجمة مع هذا الهدف المركزيّ. إلاّ أنّ تلك المهمّة وهذا الهدف سيتراجعان منذ السبعينيّات، حين حَصَل إشباعٌ، فكفّت الجامعةُ المغربيّة عن إنتاج الأطر وتصديرها إلى المؤسّسات التعليميّة. لكنّ هذا التحوُّل في المهامّ والأهداف لم يواكبه تحوُّلٌ على مستوى الرؤية والاستراتيجيّة اللتَيْن تُمْكنهما أن توجِّها الدرسَ الجامعيّ، ومنه الدرسُ الأدبيّ. فنحن كأساتذة لم نعد معنيِّين بتكوين الأطر، وإنّما أصبحنا مُلْزَمين بخلق الإنسان المغربيّ وبصنع الشخصيّة المغربيّة المدركة لهويّتها ولأصالتها، والواعيةِ لدورها داخل وطنها وقومها ومحيطها الكونيّ. لقد صار الدرسُ الأدبيّ يحقّق مطالبَ مغايرةً ورغباتٍ جديدةً، لكنْ في المقابل مايزال محكومًا بمراسيم ومشاريع وقوانين تشريعيّة متجاوَزَةٍ. وهذا في رأيي هو عمق المعضلة التي

الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة وتحدّيات المرحلة الراهنة

تواجه الدرسَ الأدبيَّ اليوم، لا ـ كما يقال ـ انَّه صار غيرَ مرغوب فيه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. فلا أحد يتجرأ اليوم على القول إنّنا لسنا في حاجة إلى تدريس الأدب، إلاّ إذا قال إنّنا لسنا في حاجة إلى معرفة هويّتنا وتاريخنا وأصولنا الحضاريّة وعمقنا الثقافيّ!

يحلو للبعض أن يتساءلوا عن موقع الأدب ودوره في عصر العولمة والمعلوميّات، وأن يُنْكروا عليه أيَّ دور في هذا الزمان وأيَّةَ فعاليَّة أمام الثورة التكنولوجيَّة. وهذه رؤية ناتجة عن انبهار ساذج بما يُنْتَجُ في الغرب، وهي سليلة رؤيات انبهاريّة تاريخيّة رسمتْ سيرورةَ تاريخنا الفكريّ العربيّ المعاصر دون معرفة بدقائق الظواهر وبأبعادها التاريخيّة والفلسفيّة. إنّنا اليوم في حاجة إلى دعم وجود الأدب وتطوير الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة أكثرَ من أيّ وقت مضى، لأنّنا في زمن العولمة نصادَفُ بأسئلة الذات والخصوصيَّة، وهي أسئلة لا يمكن مقاربتُها وتحليلُها إلاّ من خلال الأدب الذي هو جزء من كينونتنا وخصوصيّتنا، وهو المعبِّر عن الشخصيّة المغربيّة العربيّة الإسلاميّة في ظلّ تيار «صراع الحضارات والثقافات.» وأعتقد أنّ الإصلاح الجامعيّ المرتقب سيَعمل على تعميم تدريس الأدب في كل التخصُّصات، بحيث يصبح طالبُ الطبّ مطالَبًا بدراسة الأدب مِنْ خلال ما يسمَّى «الجذعَ المشترَك» الذي يَدْرس فيه الطالبُ اللُّغاتِ والآدابَ والثقافات. هذا الجذع المشترك يدوم سنتين، يتوجَّه بعده الطالبُ إلى التخصُّص الضيِّق. ومن شأن هذه الرؤية الجديدة أن تفيد الدرسَ الأدبيَّ، وتجعله يستفيد من معطيات التخصُّصات الأخرى فلا يظلّ جزيرةً معزولةً كما هو الآن.

نقوري

لإضاءة ما أشار إليه الدكتور بلاجي، يجب أن نعترف، بدءًا، بأنّنا عندما نتصدّى لهذه الأسئلة فإنّنا نجيب عنها من منظورنا نحن كأساتذة للأدب العربيّ، وننسى أنّ الإشكاليَّة مرتبطة بأطراف أخرى، في مقدّمتها الدولة. فالدولة عندما تقترح الإصلاح، أو أيّ مشروع من المشروعات الكبرى، إنّما تكون محاطةً بمجموعة من المؤثِّرات والعوامل الداخليَّة والخارجيَّة. ومثال ذلك في تاريخنا العربيّ الإسلاميّ هو الدولة العربيّة في ظلّ الخلافة العبّاسية. فحين أحسّت بأنّها في حاجة إلى التطوُّر والنموّ، لجأتْ إلى الترجمة، فأنشأتْ بيتَ الحكمة، وانفتحتْ على الخارج. لقد كانت هناك ضروراتٌ اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة لمثل هذا التوجُّه العام للدولة. والتوجُّه ذاتُه حَكَمَ الدولةَ المغربيَّة بعد الاستقلال، حين اضطرّت إلى إنشاء مدارس عليا لتكوين الأساتذة، وذلك لأنّها كانت في حاجة إلى أطر تعليميّة؛ لكنْ عندما مرّت عقودٌ على هذه العمليَّة بدأت الدولةُ تفكّر في تطوير نفسها بحكم الضغوط الخارجيَّة، فبدأتْ تُصْدر مشاريعَ الإصلاح منذ السبعينيّات إلى اليوم. إنّ مناقشة أزمة الدرس الأدبيّ في الجامعة لا يمكنها أن تخرج عن هذا الإطار الذي تَرْسمه الدولةُ لرؤيتها الجديدة لوظيفة الجامعة المغربيَّة التقليديَّة، وخصوصًا كليّات الآداب والعلوم الإنسانيَّة. فقد عمدتْ هذه الدولة إلى تأسيس معاهد وجامعات جديدة ذات تخصُّصات تقنيّة معمَّقة، وهو ما يجعل الجامعات التقليديّة غريبةً عن محيطها. ونعتقد أنّ هذا هو الإصلاح الجامعيّ الذي تَهْدف إليه الدولة وتريد فرضَه على الواقع التعليميّ في بلادنا. لذا لا نستطيع نحن في هذه الجامعات التقليديَّة أن نراهنَ تمامًا على هذا الإصلاح، وإنّما علينا أن ندافع عن الأدب والدرس الأدبيّ في الجامعة، وأن نبادر إلى إصلاح مقرَّراتنا ومناهجنا وتفعيل أدوات الدرس الجامعيّ وآلياته لجعله مواكبًا للتطوُّرات وفارضًا وجودَه في ظلّ المتغيّرات العاصفة التي تحفّ به. وبذلك سنتمكّن من إيصال رسالة إلى كل مسؤول نؤكّد فيها أنّ الأدب ليس مادة يمكن الاستغناءُ عنها في أيّة لحظة من داخل مكاتب مسؤولٍ حكوميّ أو إداريّ، وإنّما هو عنصر أساس في صميم هويّتنا وأصالتنا وتاريخنا.

د. محمد بلاجي:
مازال الدرس الأدبيّ محكومًا بمراسيم وقوانين تشريعيّة متجاوَزة

بلاجي

ولكنّ الإصلاح الجامعيّ المرتقب هو حصيلة مجهود الأساتذة وأطراف أخرى، وكلّهم كانوا يراهنون على الانتصار للأدب وللدرس الأدبيّ في الجامعة، معتبرين إيّاهما من مكوّنات خصوصيّتنا الثقافيّة والحضاريّة. وأقول لكم إنّني حضرتُ لقاءات عديدة على المستوى الجامعيّ لإعداد هذا الإصلاح المنتظر، وكانت تُطْرح قضيةُ اللُّغة العربيّة بإلحاح شديد من لدن الجميع أساتذةً ومسؤولين حكوميّين، والكل كانوا مؤمنين بأنّ الأدب سيكون له الدور الريّاديّ في الإصلاح الجديد.

لبيض

مهما كانت نيّةُ الإصلاح الجامعيّ صادقةً في تطوير الدرس الأدبيّ وإحلاله المكانةَ التي يستحقّها داخل الجامعة وخارجها، وإنْ كنتُ أشكّك بدوري في صدق هذه النية، فإنّ معضلة الدرس الأدبيّ في كثير من نواحيها هي معضلة ذاتيّة. ورغم أنّني لا أنكر دور العوامل الخارجيّة، فإنّني لا أضخّم من انعكساتها السلبيّة التي أراها متجاوَزةً حين نَعْقد العزمَ على إصلاح مكوّنات الدرس الأدبيّ التي تشوبها اليومَ العديدُ من النواقص أَذْكر منها ما يلي: أ ـ طولُ المقرّرات وتنافرُ موادّها. ب ـ غلبةُ المنظور النظريّ في الدرس الأدبيّ على حساب المنظور التحليليّ التطبيقيّ. ج ـ الاعتمادُ على التحقيب السياسيّ في تلقين العصور والظواهر والنصوص الأدبيّة، وهو ما يغيّب الفهمَ الحقيقيّ للنصوص. د ـ غيابُ الحسّ النقديّ عند الطالب، وسيطرةُ ظاهرة الحفظ والاستظهار والتلقين. هـ ـ غيابُ التكوين المستمرّ والذاتيّ للأستاذ الجامعيّ الذي يتحوّل مع مرور السنوات إلى موظّف عاديّ بدل أن يكون أستاذًا يَحْمل مشروعًا ثقافيّاً يتطوّر باستمرار.

فكيف يُمْكننا أن نعالج هذه الإشكالات في ظلّ تراجع اهتمام الدولة بالدرس الأدبيّ الجامعيّ، وإنكار دوره في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي ظلّ تقلُّص اهتمام المجتمع والمحافل الإعلاميّة والتعليميّة بالأدب عامّة؟

نقوري

شخصيّاً لا أرى أنّ العيب كامن في طريقة الدرس الأدبيّ، كما تفضلتم، وإنّما العيب آتٍ من المرحلة التاريخيّة التي نمرّ بها حاليًا، وهي مرحلة تتّسم بالرغبة الملحّة من أطراف عديدة تريد أن تنال من هويّتنا ومن ثقافتنا ومن أدبنا. وإشكاليّة الدرس الأدبيّ في الجامعة المغربيّة والعربيّة لا يمكن النظرُ إليها بهذا المنظار الضيّق، وكأنّ الدرس الأدبيّ جزيرة معزولة عن المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة. ففي نظري ليس المهمّ أن نغلّب الهاجس التحليليّ التطبيقيّ على الجانب النظريّ، أو أن نتجاوز التحقيبَ السياسيّ إلى تحقيب جديد؛ وإنّما المهمّ هو أن نحافظ ـ في ظلّ الضغوط الراهنة ـ على وجود الأدب، وأن نَعْمل جاهدين على تقريبه من المتلقّي ومن الطالب الجامعيّ ومن المواطن عمومًا، وأن نسعى إلى نشره بالاستفادة من وسائل الاتصال.

خليل

خاصيّة التنافر في المقرّرات الجامعيّة الخاصّة بالدرس الأدبيّ تَرْجع، في نظري، إلى نوعيّة الأساتذة الذين يدرّسون الأدب، والذين سبق أن قلنا إنّ غالبيّتهم يدرّسون موادّ هم غير متخصّصين فيها.

أمّا مسألة غلبة النظريّ على الجانب التطبيقيّ في الدرس الأدبيّ فتُمْكن إعادتُها مباشرةً إلى ظاهرة اكتظاظ شُعَب اللُّغة العربيّة في فترة من الفترات. فقد كان الطلبة في كليّة عين الشق وحدها يصل عددهم إلى ألفيْ طالب مسجّلين في صف دراسيّ واحد. ينضاف

الدرس الأدبي في الجامعة المغربية وتحديات المرحلة الراهنة

إلى ذلك قلّةُ التأطير، الذي يَفْرض على بعض الأساتذة الاكتفاءَ بالتحليق النظريّ في دروسهم.

وأعود مرّةً أخرى إلى قضية المراسيم التي سُنّت في مراحل سبقتْ الدرس النظريّ لحاجات حدّدها الأخ بلاجي سابقًا. وأعتقد أنّ الإصلاح الجديد سيعمل على تدارك العديد من هذه الثغرات وغيرها.

نقوري

أخاف أن يتحوّل الإصلاحُ الجامعيّ إلى حصار جديد لهذه المواد الأدبيّة، فتصير حصصُ الأدب أقلّ ممّا هي عليه اليوم!

لبيض

تعقيب الأستاذ نقوري يدفعني إلى أن أسأل الأستاذ خليل عن كيفيّة استفادة الدرس الأدبيّ من الإصلاح الجامعيّ؟

خليل

سيستفيد الدرس الأدبيّ، بدايةً، من الجوّ العام الذي سيوفّره الإصلاح، مثل: ١) الاحتكاك المباشر بين الأستاذ الجامعيّ وطلبته؛ و٢) تقييد حريّة الطلبة في التغيّب عن الدروس، إذ سيكون إلزامًا على الطالب حضورُ الحصص المخصّصة له لأنّ عدد الطلبة سيكون محدودًا. إضافة إلى ذلك سنَشْهد مبادراتٍ بين الأساتذة، بحيث يكون هناك نوع من الشراكة بين أستاذ الأدب وأستاذ الفلسفة وأستاذ القانون أو أستاذ علم الاجتماع لتكوين محدّد في الزمان.

بلاجي

تَخْضع المقرّرات والبرامج والمناهج المتّبعة في الدرس الأدبيّ لشخصيّة الأستاذ، لأنّ الأستاذ هو الذي يحدّد نوعية المادّة وطريقة التدريس. ذلك أنّ أستاذ التعليم العالي له مشروع ثقافيّ وأطروحة علميّة يعمل على تقديمهما داخل الفصل الذي يدرّس فيه: فأستاذ التراث الأدبيّ العربيّ يدرّس مادة الأدب القديم، وأستاذُ المناهج الحديثة يدرّس الأدب الحديث، وبذلك تصبح الكلية مجالاً للتلاقح وللتحاور بين جميع هذه التيارات. والطالب، تبعًا لذلك، يستفيد من هذا التلاقح والحوار، إذ نحن لسنا ملزمين بتدريسه اتجاهًا محدّدًا؛ فهو في مرحلة التكوُّن والتلقي، وواجبٌ عليه أن يتلقّى كافة التيارات والعصور والفنون والظواهر. و في مراحل الماجستير والدكتوراه ستكون له فرصةُ أن يتخصّص ويختار التيار الذي يلائمه .

وفي الختام أودّ أن أنوّه إلى معضلة المناهج. فأنا شخصيّاً لا أتصوّر كيف تقرّر مادةُ المناهج الحديثة في السنة الجامعيّة الأولى، في حين أنّ الطالب لا يَعْرف المناهجَ النقديّة والنظريّة الغربيّة، فيكون الأستاذ مضطرًا إلى أن يلقّنه المبادئَ الأوليّةَ لنظريّة المناهج النقديّة الغربيّة. وهذه المعضلة ترتبط بعامل آخر، وهو غياب الانسجام بين التعليم الثانويّ والتعليم الجامعيّ: فما يتلقّاه الطالب في مراحل الدراسة الثانويّة لا يتعالق منهجيّاً ونسقيّاً مع ما يتلقاه في أوّل سنة جامعيّة. ولهذا، فإنّ النظر في إشكاليّة الدرس الأدبيّ في الجامعة لا بدّ أن يتمّ في إطار أزمة بنيويّة شاملة تخصّ وضعيّة الدرس الأدبيّ في أسلاك التعليم المغربيّ في مختلف مراحلها.

لبيض

يبدو أنّ مقاربة إشكاليّة الدرس الأدبيّ في الجامعة لا تنتهي إلاّ لتفتح نقاشًا أعمّ وأشمل يطول مجالات أخرى ترتبط ببنيات اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة. أشكركم على تفضُّلكم بإثارة جملة من القضايا التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث معمّقة وتتداخل فيها مسؤولياتٌ عديدة.

الدار البيضاء